ولماذا فشلوا في تحقيق الحرية؟

لقد فشلت الاشتراكية الثورية ـ التي حكمت عدداً من البلاد العربية ـ في تحقيق الوحدة بينها، فضلاً عن تحقيق الوحدة العربية العامة. وأضافت إلى ذلك فشلها في تحقيق الحرية للمواطنين، كما ثبت ذلك من اعترافهم بعد النكسة، ومن كشف بعض الثوريين لبعض إذا اختصموا، أو إذا جاء فريق منهم على أنقاض فريق.

ولكن لماذا فشلت الثورية هنا؟ ألشيءٍ كامن في طبيعتها أم لظروف طارئة عليها؟

يحاول بعض سدنة الحكم الثوري تفسير ذلك الفشل بأسباب خارجة عن طبيعة العقائدية (الأيديولوجية) الثورية، مثل تسلط «مراكز القوى» في مصر، أو تسلط الجناح العسكري من حزب «البعث» في سوريا، ونحو ذلك من المبررات.

هذا ما حاول «هيكل» وغيره أن يقولوه في تسويغ ضروب الاستبداد والطغيان والإرهاب، التي أظهرتها الوقائع في مصر بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧، وبعد تغيير مايو ١٩٧١.

بل هذا ما قاله عبد الناصر نفسه في خطابه بالقاهرة في ٢٣/ ١١/ ١٩٦٧:

«شيء آخر في مجال التغيير: حساب الانحرافات في جهاز المخابرات الذي تكشف. حصل أنه انكشفت انحرافات في جهاز المخابرات.

فيه ناس طبعاً بيلقوا لوم هذه الانحرافات على النظام. أنا بدي أقول أن الانحرافات بتحصل في كثير من أجزاء العالم. المهم إن إحنا نلحق نفسنا ونبتر هذه الانحرافات.

حصل في كثير من أجزاء العالم أمثلة. برضه جت لي جوازات ازاي أنت مكنتش عارف؟ ازاي الريس ما كنش يعرف بالجاري وبهذه الانحرافات؟ وأنا باقول النهار ده: إذا كانت الانحرافات حصلت في المخابرات إذا كانت المخابرات هي المفروض أنها تقول لي على الانحرافات اللي تحصل في البلد مكانش ناقص غير أني أعمل مخابرات على مخابرات واعمل جهاز رقابة على المخابرات وهكذا لا ننتهي.

ولكن أنا باقول إن اللي حصل برضه كان نتيجة الاتجاه نحو مراكز القوة والاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع في المستقبل أنها تحكم ونسيت نفسها فانحرفت وموصلتش، قبل ما توصل للهدف اللي هو الحكم وجدت أنه أسهل الانحراف فانحرفت.

أنا باقول لكم بصراحة إن أنا كنت أرى بعض مظاهر هذه الانحرافات قبل ٥ يونية ولكني لم أكن أتصور مداه، حاولت بكل ما أستطيع. نجحت أحياناً ولم أرَ الحقيقة كلها في أحيان أخرى. وأنا فعلاً كنت أشفق على البلد من تكتلات القوى ومراكز القوى.

وكان حديثي عن الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية لأن ده كان السبيل الوحيد إن احنا نغطي على الانحرافات، وأنا من تجربتي الماضية ناس بتخاف من إثارة أي شيء إما في مجلس الأمة وإما في الصحف.

ولهذا أنا أيضاً مرة اتكلمت معاكم هنا على أساس إن احنا في حاجة إلى مجتمع مفتوح. لكن طبعاً بتوع المخابرات كانت وسائل الإخفاء كانت مباحة، بالنسبة لدولة المخابرات اللّي وجدت واللّي تغلغلت واللّي انحرفت أنا باعتبر أن هذه الدولة سقطت».

وهذا ما حاوله أيضاً د. منيف الرزاز في «التجربة المرة» يعني تجربة حكم «البعث» في سورية وفشلها، ومثله الأستاذ صلاح البيطار في «بيانه» الذي أعلن فيه انسحابه من الحزب.

والحقيقة أن الأيديولوجية الثورية الاشتراكية مناقضة للحرية بطبيعة تركيبها وتكوينها، والطغيان والاستبداد والإرهاب ثمرات حتمية لغراس تعاليمها وأفكارها عن الحكم والمجتمع.

إنما تتحقق الحرية في ظل أيديولوجية تؤمن بكرامة الإنسان كل إنسان، كالأيديولوجية الإسلامية التي تعتبر الإنسان المخلوق المكلّف الذي كرّمه الله وفضّله وجعله في الأرض خليفة، وسخّر له ما في السموات وما في الأرض جميعاً منة، وحمله أمانة التكليف وقال فيه «ولقد كرّمنا بني آدم».

وتتحقق الحرية في ظل أيديولوجية تؤمن بأن الحرية ولدت مع ولادة الإنسان، فهو حق طبيعي له، ليس من حق مخلوق مثله أن يسلبها منه، كائناً ما كان مركزه الفكري أو السياسي أو المالي، وقديماً قال عمر: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟! وقال علي بن أبي طالب: «لا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حراً»!

وتتحقق الحرية في ظل أيديولوجية تربي الشعب ـ كل الشعب ـ على أن يقول للمحسن: أحسنت، وللمسيء: أسأت، ولا يهاب أن يقول للظالم: يا ظالم، ولا تحجر على فرد أو فئة أن تنكر، وتقوم العوج، وتعارض الفساد.

وما أعظم الأيديولوجية الإسلامية التي تعلم الناس كافة أن «الدين النصيحة» وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة من فرائض الدين، وأن «التواصي بالحق» من أسباب النجاة من الخسران، وأن على المسلم أن يقول الحق وإن كان مراً، لا يخاف في الله لومة لائم، وأن عليه أن يغير المنكر بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الأيمان.

وتتحقق الحرية في ظل أيديولوجية تؤمن بالأخوة والمساواة بين البشرية فلا طبقية ولا امتياز، ولا تسلط من أحد على أحد.

لا توجد طبقة أعلى من طبقة، ولا امتياز لفئة على فئة، ولا لأسرة على أسرة، ولا لقلّة على كثرة، ولا لحاكم على محكوم. الجميع عبيد لرب واحد، وأبناء لأب واحد. فلا معنى لأن يستعلي أو يتسلط بعضهم على بعض، ويتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله.

ولهذا يرتبط معنى الحرية بمعنى الإخاء والمساواة، فمن لا يؤمن بهما وإنما يؤمن بصراع طبقي حتمي، أو يؤمن بامتياز فئة صغيرة من الناس على مجموع الأمة، أو يؤمن بأن مجموعة من أبناء الأمة يجب أن تحرم من الحرية. أو يؤمن بأن الحاكم فوق النقد، وأن «الطليعة» أو «النخبة» المؤيدة له فوق الشعب، فقد هدم الحرية من أساسها.

فهل آمن الثوريون العرب بهذه المعاني؟ هل آمنوا بأن الكرامة والحرية والمساواة حقوق طبيعية لكل إنسان؟ لكل فرد ولكل مجموعة من أبناء الوطن؟

هل آمنوا بأن الحكم الثوري ليس فوق النقد، وأن الفئة الثورية ليست فوق الأمة، وأن الأمة يجب أن تكون فوق السلطة، وأن الحق يجب أن يكون فوق القوة؟

هل يملك أحدهم من الشجاعة أن يقول ما قال أبو بكر: «إن رأيتموني على حق فأعينوني وإن رأيتموني على باطل فقوّموني.. أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم» أو ما قال عمر: «من رأى منكم فيَّ اعوجاجاً فليقومني»؟

هل آمنوا بأن في حق الشعب أن ينحيهم ليضع الزمام في يد غيرهم أم ينظرون إلى أنفسهم أنهم قدر مقدور لا فكاك للأمة منه؟؟

لننظر ماذا يقولون لنعرف طبيعة الأيديولوجية الثورية وحقيقة موقفها من الحرية.

قال الرئيس عبد الناصر:

«لقد مهدنا طريق الديمقراطية السليمة، من أجل أن تكون الحرية للشعب كل

الشعب، ولا حرية لأعداء الشعب... من أجل أن تكون الحرية الديمقراطية للشعب كله، لا للطبقة الرأسمالية، ولا للطبقة الإقطاعية... ولا للرجعية... الخ...».

وهذا الشعار «لا حرية لأعداء الشعب» هو أول معول لهدم الحرية، لأن كل من يعارض الحكام الثوريين ينعم عليه بلقب «عدو الشعب» دون تردد، وكل جماعة تقول للثوريين: لا، أو حتى: لم؟ ـ تجرد من الوطنية والتقدمية، ويخلع عليها خلعة «الرجعية»، فالرجعية وما ماثلها كلمات مطاطة يمكن أن يوصف بها كل إنسان، فرداً أو جماعة.

والاكتفاء بتهمة الرجعية كرم عظيم، وتسامح كريم، من القادة الثوريين، وإلاَّ، فعندهم تهم الخيانة والعمالة والتعاون مع الاستعمار، وغيرها... مما امتلأت به الجعاب الثورية!

ويقول د. منيف الرزاز الأمين السابق لحزب البعث:

«إن الحرية في الثورة الاشتراكية القومية ليست للإقطاعيين، وللرجعيين، وللمتآمرين على الثورة...» ويقول بعد ذلك: «الحرية في الثورة لا تنحصر في نطاق الحريات الفردية، ولكن ألا يجب أن تكون هناك حريات «جماعية» للطبقات المستفيدة من الثورة؟!»[1]!

فهذا هو مفهوم الحرية عندهم، وهذا هو مجاله، إنها ليست حرية عامة لكل الناس، بل للطبقات المستفيدة من الثورة. والطبقات الأخرى محكوم عليها سلفاً بالحرمان من حق الحرية. ومن هؤلاء؟ إنهم الإقطاعيون والرجعيون والمتآمرون على الثورة.

ومن هم الرجعيون؟ وما مدلول الرجعية؟ إنه مفهوم غامض مائع لا يحدد ولا يضبط، ولكنه سائل رجراج يتسع لكل معارض للثورة من خلق الله.

---

(١) التجربة المرة ص ١٠٣.

ومثل الرجعيين المتآمرين، فكل معارض لفكر الثورة أو سياستها، أو الأشخاص الحاكمين وانحرافاتهم يدمغ بالتآمر، من الذين يملكون كل السلطات، فهم الذين يتهمون، وهم الذين يحققون، وهم الذين يحكمون، وهم الذين يصدقون على الحكم، وهم الذين ينفذون.

وحديث الثوريين العرب هنا ليس أكثر من ترديد لما قاله لينين وستالين وغيرهما من الشيوعيين عن الحرية في مناسبات شتى:

يقول: «لينين» عام ١٩٢٠:

«نحن لا نستطيع أن نأخذ بآراء المخبولين والأغبياء الذين يطالبون بالحرية. فنحن في ظل دكتاتورية البروليتاريا، لا نستطيع أن نمنح المواطنين حريتهم السياسية، خشية أن يستخدم أعداء الشيوعية هذه الحرية في القضاء علينا»!.

وقال خليفته «ستالين» عام ١٩٣٨:

«إن منح البرجوازيين (الطبقة الوسطى في المجتمع) الحريات العامة، لا يعدو أن يكون سماحاً لهؤلاء البرجوازيين بالكيد لنا، والتآمر علينا، وتقويض نظامنا. ولهذا فإننا لا نمنح الحرية إلاَّ للطبقة التي نحكم باسمها.»!

وقبل ذلك بعام ـ أي سنة ١٩٣٧ قال:

«دعوني أوضّح لكم بصراحة، إن نظامنا الشيوعي لا يؤمن بالحرية الفردية، فالحرية الفردية تعني القضاء على الجماعية... وتعني الانحراف عن الماركسية... وهذا النوع من الحرية هو أخطر ما يهدد نظامنا».

وإذن ما معنى الحرية المنصوص عليها في الدستور السوفياتي؟ يوضح ذلك ستالين بقوله: «إن دستورنا السوفياتي ينص على منح الحرية للمواطنين، ولكن يجب أن يكون مفهوماً، أن هذا الحرية لا تعني حق الوقوف في وجهنا، أو حق الثورة ضد النظام الشيوعي، أو حق انتقاد المبادىء الماركسية، أو حق تكون الهيئات المناهضة لنا... إن هذه الحرية التي ينص عليها دستورنا، لا تعني إلاَّ

شيئاً واحداً، هو حق «دكتاتورية البروليتاريا» في الاستمتاع بالحرية التي تكفل لها تحقيق الأهداف الشيوعية»[1]!.

هذا هو موقف زعماء الشيوعية من الحرية، وهو نفس موقف الاشتراكيين الثوريين العرب، ولا عجب فهم أحد صنفين:

١ ـ إما صنف صريح في ماركسيته، لا يخاف ولا يستحي من المجاهرة بها على رؤوس الأشهاد، كما هو موقف حركة القوميين العرب في السنوات الأخيرة. (ويمثلهم الحكم الثوري في الجنوب اليمني) وكما كان موقف «البعث» القطري في سورية.

٢ ـ وإما صنف يتتلمذ على الماركسية ويأخذ عنها، ويعتبرها المدرسة «الأم» للاشتراكية، وإن لم يعلن الانتماء الصريح إليها، ونؤكد هنا ما لاحظه بعض الدارسين بحق، من ضعف الاشتراكيين عموماً تجاه «الاشتراكية العلمية» الماركسية، وتأثرهم بتوجيهاتها ومواقفها. ومن ذلك ما قاله كاتب عربي اشتراكي من أن اليساريين العرب يعانون من «مركب النقص» تجاه الشيوعية، والرضوخ للمنطلق القائل بأنها أعلى درجات الاشتراكية»[2]!

ويقول فيلسوف «البعث» وأمينه العام ميشيل عفلق:

«البعث هو قدر الأمة العربية».

إن عقيدة «البعث» لا يمكن الوصول إليها بالعقل، ولكن بالإيمان وحده».

«إن القدر الذي حملنا رسالة «البعث» أعطانا الحق في أن نأمر بقوة، ونتصرف بقسوة»!!

«إن البعث هو الطليعة، وعلى الجماهير أن تمشي وراءها»!.

«الإنقلابيون صورة سباقة لمجموع الأمة، إننا نعرف بأن هذه الفئة القليلة من

---

(١) انظر: النظام الشيوعي لماهر نسيم.

(٢) كلوفيس مقصود في كتابه «أزمة اليسار العربي» ص ١٢. انظر النكسة والخطأ ص ٨١.

الانقلابيين، الذين تضمهم حركة «البعث العربي» هم قلة في الظاهر، قلة في البدء، ولكن صفتهم القومية الصادقة، تجعلهم صورة مصغرة وسباقة لمجموع الأمة. «نحن نمثل مجموع الأمة الذي لا يزال غافياً منكراً لحقيقته، ناسياً لهويته، غير مطلع على حاجاته. نحن سبقناه فنحن نمثله. .»[1].

«فالانقلاب إذن طريق» طريق إلى الغاية المنشودة، إلى المجتمع السليم الذي ننشده. ولكنه ليس طريقاً من الطرق، إنما هو الطريق الوحيد»[2].

من هذه الأفكار المتناثرة في مقالات «في سبيل البعث» ومن قراءة المقالات كلها، ومن مراجعة كتاب «التجربة المرة» يستطيع الباحث أن يستخلص حقيقتين هامتين:

الأولى: أخذ البعث عن الفكر الماركسي، أخذ تلميذ عن أستاذه.

والثانية: هي أخذه أيضاً عن الفاشستية والنازية.

أما الحقيقة الأولى، فقد تبينت فيما نقلناه من قبل من أقوال لينين، وستالين، وتتبين أيضاً بما ننقله هنا ـ بمناسبة كلام عفلق ـ من أقوال لينين.

لقد وضع لينين كتاباً عن وظيفة الحزب الديمقراطي الاشتراكي» وهو الاسم الذي كانت تعرف به الحركة الماركسية الروسية قبل أن أصبح اسمها «الحزب الشيوعي السوفياتي» بعد استقرار الحكم البلشفي الكامل في روسيا، وفيه يقول:

«الديمقراطية الاشتراكية هي الأقلية العقائدية التي تحكم الأغلبية التي لا تتقن أصول الاشتراكية العلمية أو لا تعتنقها. . . إنها حكم «الصفوة الممتازة» من الواعين والحافظين والمؤمنين والملتزمين بالماركسية فكراً وقناعة وعقيدة وأسلوباً، تنصب من نفسها ولياً آمراً على قوى الشعب العاملة (البروليتاريا) وتتحدث باسمها، وتحكم باسمها، وتأمر وتنهى باسمها. . .

---

(١) في سبيل البعث ص ١٧١.

(٢) نفسه ص ١٧٧.

دور هذه الأقلية، هذه الطليعة القيادية، هو دور حتمي... فقوى الشعب العاملة عاجزة، لا حول لها بغير سيادة هذه الطليعة القيادية عليها... وقوى الشعب العاملة كمية لا وزن لها بغير قيادة الطليعة لها... بغير حكم الأقلية العقائدية لها... حكماً دقيقاً صارماً لا يترك للآخرين أي سلطان...

«... فدور الطليعة القيادية للحزب الاشتراكي الثوري، دور غير ديمقراطي. في مفهوم الآخرين للديمقراطية»[1].

وأما الحقيقة الثانية، فنستخلصها من الأمور التالية التي وصل إليها الكاتب السوري الدكتور أديب نصّور[2] ـ بلا تحيّز ولا تعنّت ـ أخذاً من أقوال السيد ميشيل.

١ ـ «البعث» ـ في نظر أقطابه ومؤسسيه ـ حركة فرضها القدر!! وهذا القدر المبهم الغامض في كلامهم قد يكون مثل القدر الذي استنجد به موسوليني في شعاراته الأولى: «الفاشستية هي قدر الأمة الإيطالية»!

وقد يكون فيه شيء من معنى «الحق الإلـهي» والعناية الإلـهية عند هتلر.

وقد يكون قريباً مما قصد إليه تروتسكي حين قال: إن الحزب (أي الشيوعي) لا يخطىء، لأنه تجسيد للحتمية التاريخية»!!

وسواء كان هذا الشيء الغامض قدراً فاشستياً، أم حتمية تاريخية، أو عناية إلـهية، فإن قدر البعث يفرضه على العرب دون رأي العرب، واختيارهم، أو الرجوع إلى إرادتهم.. قدر من فوق، يقدر ويقرر، وعلى الشعب أن يتبع ويسمع ويطيع!

وكيف لا، والقدر هو الذي جعل «هذه الفئة القليلة» تمثل مجموع الأمة ـ وإن لم تعلم الأمة ذلك ـ لأنها سبقت المجموع الغافي الجاهل» سبقته فهي تمثله رغم أنفه؟!!

---

(١) الترجمة للدكتور عمر حليق من مقاله لصحيفة «الحياة» البيروتية في أوائل ١٩٦٦/٩.

(٢) في كتابه «النكسة والخطأ» ص ٤٦ ـ ٤٨.

٢ ـ رسالة «البعث» غير خاضعة للعقل، وإنما هي فعل إيمان، أي أن الفرد يؤمن برسالة البعث، كما يؤمن الإنسان بالله وبالرسل والكتب واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من عند الله[١]. هي كالفاشستية التي وصفها موسوليني بقوله «الفاشستية لا تناقش، إنها تدرك بالإحساس!».

٣ ـ القلة التي آمنت بالبعث هي نخبة أو أرستقراطية من نوع جديد.. الأرستقراطية القديمة كانت تقوم على امتياز النسب أو المال. وهناك ارستقراطية المواهب والفضائل، لكن ارستقراطية البعث هي «أرستقراطية أيديولوجية» إن صح هذا التعبير، فالمنتمي إلى «حزب الطليعة» لا يبني امتيازه على المجد والثروة أو الكفاءة، أو الفضيلة أو العلم، وإنما يصبح من الطليعة ومن النخبة، ومن الأرستقراطية الجديدة، بمجرد اعتناقه لأيديولوجية الحزب!

هذه الصفوة المختارة ـ هذه الأرستقراطية ـ هي «الأمة المصغّرة» وهي «أمة الانقلاب» على حد تعبير عفلق في إحدى مقالاته.

٤ ـ إن هذا الامتياز الأيديولوجي يخول البعث أن يأمر ويتصرف ويحكم، وأن ينفرد بالأمر والتصرف والحكم، وشعارات البعث هنا منقولة نقلاً حرفياً عن شعارات موسوليني: «إن القدر الذي حملنا رسالة الفاشستية أعطانا الحق في أن نأمر بقوة، ونتصرف بقسوة».

«إن الفاشستية هي حكم الصفوة المختارة، وعليها أن تقود الجماهير».

---

(١) العقائد الدينية في نظر الإسلام لا تستعصي على الخضوع للعقل، والامتحان بالبرهان، بل البرهان العقلي عند المسلمين أساس العقائد، ولهذا يعنىٰ القرآن بإقامة الأدلة على معتقداته الكبرى كالوحدانية، والبعث بعد الموت، ونبوّة محمد، ويناقش أصحاب العقائد الأخرى مناقشة عقلية قائلاً: قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين. ومن حق كل قوم أرسل إليهم نبي أن يقولوا له: ﴿ائتنا بآية إن كنت من الصادقين﴾. ومن هنا كانت المعجزات، فإن كان «عفلق» نبيّ «العرب» الجديد فليأتنا بآية إن كان من الصادقين! أم يريد أن يفرض علينا إيماناً بابوياً على طريقة «اعتقد وأنت أعمى»؟!

أما بأي حق وبأي سلطان تحكم القلة وتأمر؟ فقد أجاب على هذا التساؤل فلاسفة النازية حين زعموا أن الزعيم «هتلر» لا يمارس سلطة شخصية مثل أي دكتاتور آخر. وإنما يتمتع بسلطان علوي، ما دام يعبّر عن ضمير الشعب الألماني أعمق تعبير وأصفاه!

٥ ـ هذا «التمييز العقائدي» هو شر من التمييز العنصري أو التمييز الطبقي، كما بين ميلوڤان جيلاس في كتابه «الطبقة الجديدة». فالطليعة أو النخبة هي فكرة ارستقراطية، طبقية، استبدادية، لأنها تقيم نفسها طليعة، وتفرض نفسها نخبة يحق أن تأمر وتحكم.

والتمييز العقائدي يخول «أمة الانقلاب» الممتازة، أو «الحزب الانقلابي» أن يفرض حكماً مطلقاً على الأبدان وعلى العقول أيضاً، وهذا شر أنواع الطغيان، والطغيان يبتدىء من هنا، يفرض الحزب الأوحد المختار أفكاره ويحرم سائر الأفكار، ويفرض أسلوبه في الحكم، ويستبعد كل أسلوب آخر.

ويتسلم كل السلطات، ويسود أعضاء الحزب، ويسحق سائر المواطنين.. يقتل من يقاوم، يشرد من لا يرضخ، ويعامل الشعب المستكين كقطيع من الغنم.

فالانقلابيون ـ كما يمثلهم حزب البعث ـ ينطلقون من موقف هو في الأساس مناقض للحرية. إن الذي يبدأ بالتمييز بين الناس، فيصنف بعضهم فئة مختارة، وطليعة ممتازة، تحمل رسالة، ويحق لها وحدها أن تحكم، فإنه ـ بمجرد هذا التمييز ـ يحرم سائر الناس من حقهم في أن يشاركوا في الحكم، وينال من كرامتهم، إذ بعضهم في منزلة هي دون منزلة القلة الممتازة الحاكمة، ويصنفهم مواطنين من الدرجة الثانية، هذا إذا عدهم من المواطنين.

هذا موقف لا ينطوي على احترام للشعب أو احترام للانسان.

وكيف يحترم الشعب أو الإنسان من يصف مجموع الأمة العربية بأنه «لا يزال غافياً، منكراً لحقيقته. ناسياً لهويته، غير مطلع على حاجاته»! لا يستثني من مجموع الأمة إلاَّ فئته «القليلة الممتازة»!!

هذا هو موقف الاشتراكيين الثوريين من الحرية، إنه موقف مناقض لها تمام المناقضة، وهو موقف مبدئي عقائدي إيديولوجي، وليس موقفاً طارئاً أو عارضاً بسبب ظروف داخلية أو خارجية.

إن الاشتراكية الثورية بطبيعتها تضيق بالحرية ولا يمكن تطبيقها إلاَّ في ظل سلطة مستبدة، هذا هو حكم التاريخ في كل الاشتراكيات الثورية.

ولما هتف المتظاهرون في حلوان والاسكندرية وغيرها في يناير ـ كانون الثاني ـ ١٩٦٨ مطالبين بالحرية هاتفين: لا اشتراكية بلا حرية، قال عبد الناصر: لا اشتراكية بدون إكراه!![1]. قال هذا للملأ حوله بالطبع، ولم يقله للجمهور، ولكنه يعبّر عن معرفته وإيمانه بطبيعة الاشتراكية وموقفها من الحرية.

أما ما يجري من انتخابات واستفتاءات في ظل الاشتراكية الثورية، تصل نتيجتها أحياناً ـ كثيرة ـ إلى ٩٩٪ فهو مهزلة كما قال بحق المفكر اليوغوسلافي الشهير «ميلوڤان دجيلاس» النائب السابق للرئيس تيتو، وأحد قادة الدعوة الماركسية الذين آمنوا بها إلى حد اليقين ثم كفروا بها عن وعي واقتناع، فهو يحكي عن هذه الانتخابات التي تجري في البلاد الشيوعية وما شابهها، مع أن نتائجها معروفة مقدماً ـ قائلاً: لقد وُصِفت خير وصف حين قيل فيها: إنها سباق يعدو فيه حصان واحد[2]!!

ولهذا لا يستفتي الاشتراكيون على أمرين، أو شخصين: أيهما تختار؟ بل على أمر واحد، أو شخص واحد: هل توافق عليه أم لا؟!

ج ـ ومثل ذلك ما يقال عن «الديمقراطية» التي يصر الاشتراكيون على الاتصاف بها، حتى أن كثيراً منهم يجعلها جزءاً من عنوان بلده أو جمهوريته «الديمقراطية الشعبية».

---

(١) عبد الناصر ـ للصحفي الفرنسي جان لاكوتير ـ نشر دار النهار بيروت ص ٢٤٢.

(٢) انظر: «الطبقة الجديدة» للكاتب المذكور أعلاه ص ١٣١ ترجمة دار الكاتب العربي، بيروت وهو كتاب ينبغي أن يقرأ، وله كتاب أحدث منه في نقد الشيوعية أيضاً. وقد ترجم بعنوان «مجتمع غير كامل، التجربة الشيوعية المتفككة».

فهي إما ديمقراطية بالتعيين الصريح، أو بما يشبه التعيين للمجالس الوطنية أو الشعبية، فهي مجالس مفروضة من فوق لا مختارة من تحت.

وإما ديمقراطية بالموافقة كما اعترف حسنين هيكل بعد النكبة أو النكسة، في مقال.

والبرلمانات في البلاد الثورية الاشتراكية ـ مثل الصحف فيها ـ ليس من صلاحيتها المعارضة أحياناً، ولكن مهمتها التأييد دائماً، كتب «هيكل» في أهرام ١٩٦٨/١٢/٢٠ يقول:

«إن البيروقراطية المصرية كادت أن تضع وتفرض معايير قاسية، تجاه ما تمارسه الصحافة حيالها.. وصلت في ذلك إلى حد ذكاء أن تقرر فيه: أن النقد البناء هو مجرد التصفيق لكل تصرف، وأما النقد الهدام فهو الاعتراض على أي تصرف!».

ثم إن خوف الثورية الاشتراكية دائماً من انتفاضة الشعوب ونقمتها، وشعورها دائماً بحاجتها إلى أجهزة الأمن والمخابرات لحمايتها من خصومها الكثيرين، يعطي الفرصة لهذه الأجهزة لتتضخم ويكبر حجمها، ويعظم نفوذها وسلطانها، حتى يصبح رئيس الدولة نفسه تحت قبضتها.

ولقد سمعنا الرئيس عبد الناصر يقول عن مخابراته: إنها كانت دولة داخل الدولة، ويعلن ـ في ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٧ ـ سقوط دولة المخابرات!

ولكن بعد أربع سنوات جاء خلفه الرئيس السادات ليعلن أن أجهزة المخابرات كانت تراقب تحركاته ومكالماته وتسجلها عليه، وتفتح جهاز التسجيل في غرفة مكتبه، وهو لا يدري! وهو رئيس للجمهورية! فكيف يكون موقف الجمهور من الناس؟!!

وكتبت صحف القاهرة بعد تغيير ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ تقول:[1]

---

(١) الأخبار، بقلم عادل حسين.

«ينبغي أن نقول هنا: أن الأزمة قد ظهرت ـ في مسارنا الثوري حين تأخرنا في تعميق الديمقراطية السياسية، وفي تحقيق الإشراف الشعبي على كافة مؤسسات السلطة ومن بينها «أجهزة الأمن».

إن أجهزة الأمن ضرورة لازمة لكل دولة..

ولكن حين تعمل هذه الأجهزة بغير اختصاصات واضحة، خاضعة لأهواء ونزوات القائمين عليها.. وحين تشكل هذه الأجهزة دولة داخل الدولة.. وحين تصبح فوق الحساب تتحول إلى شيء آخر... وينتهي دور القوانين كأداة موضوعية لتحديد الخطأ والصواب.. وتنتقل هذه المهمة إلى أجهزة الأمن... فتحدد على هواها ما يصلح وما لا يصلح للمنظمات الشعبية وللأفراد... فيشيع القلق والإرهاب... فالسلبية.

وليس مهماً أن تبدأ الأجهزة من أجل أهداف نبيلة، وليس مهماً كذلك أن يرأسها ملاك أو شيطان.. فما دامت هذه الأجهزة تشعر بقوة مطلقة، وبأنها فوق المسألة والحساب.. فإن من طبائع الأشياء أن تتجه إلى الاستبداد والانحراف.

وقد حاول بيان ٣٠ مارس (والذي صدر استجابة لضرورة التغيير بعد هزيمة ١٩٦٧) حاول بيان ٣٠ مارس أن يؤكد سيادة القانون.. وحاول أن يجعل الشعب ـ ممثلاً في تنظيماته المنتخبة ـ صاحب السلطة العليا، وصاحب الحق في الإشراف على كل مؤسسات الدولة..

ولكن «الأجهزة» عرقلت تنفيذ هذا التغيير، فوجهت الانتخابات وسيطرت عليها.. وظلت الهيئات السياسية ـ الناتجة عن هذه الانتخابات ـ خائفة.. ومذعورة أمام «الأجهزة»، وبالتالي ظلت هذه الأجهزة مراكز القوى الحقيقية.. تحكم من خلف ستار.. وبلا حساب.

أما التنظيمات السياسية فقد فقدت صلاحيتها في تمثيل الشعب.. لأن الشعب انصرف عنها حين أيقن أنها عاجزة.. وحين أيقن أنها لا تستطيع أن تتحدث باسمه، ولكنه تتحدث باسم أصحاب «القوة الحقيقية».

لقد تحولت «هذه الأجهزة» إلى قلاع يحتمي بأسوارها كل أنواع الفساد. . . وكل أنواع الطغيان.

لقد شهدت بلادنا عديداً من مظاهر الانحراف والتخريب. . مظاهر يراها كل منا، ويلمسها بيده كل يوم. . .

مال عام حرمته مباحة. . أناس في مواقع القيادة وكلنا نعلم أنهم لا يصلحون لهذه المواقع. . إثراء غير مشروع، وبعض ينفق في بذخ وسفه أضعاف دخله المعروف. . وليس هناك من يسأل أو يحاسب!

والعجيب أن كل هذا يتم، وفي بلادنا أكبر عدد ممكن من جهات الرقابة!

وللإنصاف. . إن بعض هذه الجهات (كالرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات) نبهت كثيراً. . وقرعت أجراساً حتى كلت. . ولكن ماذا كان بوسعها أن تفعل وأصحاب الانحرافات «حماية». . وكل يد تمتد إلى أحدهم تقطع!

لقد أثبتت تجربتنا في السنوات الماضية. . . ولا نقول تجربة العالم كله. . . أن اشتراك الجماهير المنظم في إصدار القرارات، وفي متابعتها. . هو المناخ الصحي الذي يطارد الخطأ، والانحراف.

واشتراك الجماهير المنظم هو ما يسمى بالديموقراطية السياسية. ونحن نؤمن بأن الديمقراطية الاجتماعية هو أساس للديمقراطية السياسية. ونؤمن بأن الانسان يفقد قدرته على التعبير السياسي الحر إذا كان هناك من يهدد رزقه. . . ولكن هذا لا يعني أن هناك مرحلة منفصلة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية تعقبها مرحلة أخرى لتحقيق الديمقراطية السياسية. فالاثنان يمضيان جنباً إلى جنب. . وفي نفس الوقت.

وإذا كنا نعتقد أن الديمقراطية الاجتماعية هي أساس للديمقراطية السياسية، فإن هذا المبدأ لا يعني إلاَّ أن الديمقراطية السياسية ستزداد رسوخاً كلما تأكدت الديمقراطية الاجتماعية. . .

إن الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان. . .